



## أثر التنوع الاجتماعي والثقافي في هيكل الخطاب في الفكر اللغوي العربي

م.م. رؤى هاتف بريهي  
كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة  
العراق

أ.د. علي عباس الأعرجي  
كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة  
العراق

### الملخص

يمر الخطاب عبر تشكليه بالمسارات الاجتماعية والثقافية المتباينة التي تفرض هيمنتها وسطوتها على مستعملي اللغة، فقواعد التخاطب في بعدها الاجتماعي لا يخلقها المتكلم، بل يخضع لها، ويسير بحسبها، وتعلق بمقام الخطاب وحال المخاطبين لا يمادى الخطاب ومحتواه، وتسعى لتأطير الخطاب في بُعد اجتماعي معين، ولم تسلم تلك القواعد من التداخل مع ما يتصل بالسياسة والمنظومات المعرفية المتنوعة للمجتمع العربي، فلم تكن حيادية في أحيان كثيرة، بل تنم عن ميل أصحابها وتوجهاتهم وثقافتهم.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاجتماعي، هيكل الخطاب، الفكر اللغوي العربي.

## The Impact of Social and Cultural Diversity on Structuring Discourse in Arabic Linguistic Thought

Prof. Dr. Ali Abbas Alaeerji  
College of Education for Girls  
University of Kufa  
Iraq

Assist. Lect. Ruaa Hatef Buraihi  
College of Education for Girls  
University of Kufa  
Iraq

### ABSTRACT

The speech passes through its constituency with different social and cultural trades imposed by its medication on language users, and the rules of speech in their social dimension, but they are subject to, and they are subject to. The speech, addresses are related to speech and its contents, and seek to frame a speech in a particular social dimension, and those rules have not received interference with related policy and knowledge systems for Arab society, they were not neutral.

**Keywords:** social diversity, structuring discourse, Arabic linguistic thought.



## المقدمة

من قِراءة مُتَفَحِّصَةٍ لِثَرَاثِنَا اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ نَجِدُ فِكْرَةً أَوْ سِمَةً مُشْتَرَكَةً تَبْدُو وَاضِحَةً وَضُوحًا كَامِلًا، وَهِيَ العِبَانِيَّةُ بِالْمُسْتَوَى الفَصِيحِ أَوْ الأُسْلُوبِ الرَّاقِي (اللُّغَةُ العُلْيَا) وَطَرَائِقُ اسْتِعْمَالِهَا، وَالتَّرْكِيزُ عَلَى مَسْأَلَةِ الصَّوَابِ اللُّغَوِيِّ، فَاللُّغَةُ حَاكِمَةٌ وَصَاحِبَةُ سُلْطَةٍ عُلْيَا عَلَى مُسْتِعْمَلِهَا، لِارْتِبَاطِهَا بِالنَّصِّ المَقْدَسِ ذِي المَعْجِزَةِ اللُّغَوِيَّةِ؛ فَاللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ فَرَضَتْ سُلْطَتَهَا وَهَيْمَتَهَا بِوصفِهَا لُغَةُ الدِّينِ وَالعِلْمِ وَالثَّقَافَةِ، فَلَيْسَتْ اللُّغَةُ وَسِيلَةَ التَّوَاصُلِ فَحَسْبُ، بَلْ أَصْبَحَتْ أَدَاءً ثَقَافِيَّةً وَهَوِيَّةً اجْتِمَاعِيَّةً، وَالمُتَكَلِّمُ العَرَبِيُّ مَفِيدٌ إِلَى حَدِّ بَعِيدٍ فِي اسْتِعْمَالِ لُغَتِهِ لَيْسَ لَهُ خِيَارَاتٌ تَعْبِيرِيَّةٌ، فَهُوَ مَحْكُومٌ بِالتَّقْلِيدِ، تَقْلِيدِ القُدَمَاءِ، وَلَا بَدَّ لَهُ مِنَ الإلتِزَامِ بِطَرَائِقِ العَرَبِ فِي اسْتِعْمَالِهَا؛ وَلِذَلِكَ وَجِدَتْ كِتَابٌ تَحْتُ عَلَى الاسْتِعْمَالِ الفَصِيحِ وَمَجَانِبَةِ العَامِّيِّ وَذَلِكَ مَا يَسْمَى بِكِتَابِ لِحْنِ العَامَّةِ. وَيُمْكِنُنَا أَنْ نُجْمَلَ القَوَاعِدَ الضَّابِطَةَ لِلخِطَابِ، المُتَعَلِّقَةَ بِالثَّقَافَةِ وَاجْتِمَاعِيَّةِ فِي الفِكْرِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ، بِمَا يَأْتِي:

## أولاً: النُّحُوضَابِطُ اسْتِعْمَالِيًّا

يَفْرِضُ نِظَامُ الخِطَابِ العَرَبِيِّ عَلَى غَيْرِ العَرَبِ قَبُودًا وَأَغْلَالًا لِلاِنْتِمَاجِ بِالمُجْتَمَعِ العَرَبِيِّ؛ لِذَا رَكَزَ ابْنُ جَنِّي (ت392هـ) عَلَى تَوْظِيهِ القَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ فِي الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ؛ فَالنُّحُوضَابِطُ (هُوَ انْتِحَاءُ سَمْتِ كَلَامِ العَرَبِ فِي تَصْرِفِهِ مِنْ إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ، كَالثَّنْيَةِ وَالجَمْعِ، وَالتَّحْقِيرِ وَالتَّكْسِيرِ وَالإِضَافَةِ وَالنَّسَبِ وَالتَّرْكِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِئَلْحَقَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِأَهْلِهَا فِي الفَصَاحَةِ، فَيُنطَقُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، وَإِنْ شَدَّ بَعْضُهُمْ عَنْهَا رُدُّ بِهِ إِلَيْهَا)<sup>(1)</sup>، فِي حَدِيثِهِ هَذَا يُؤَكِّدُ ابْنُ جَنِّي مَا لِلُّغَةِ مِنْ أَثَرٍ فِي الإلتِزَامِ بِالمُجْتَمَعِ العَرَبِيِّ، وَلَا يَتَسَنَّيَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ تَعَلَّمَ قَوَاعِدَ النُّحُوضَابِطِ العَرَبِيِّ.

مِنْ هَذِهِ النُّقْطَةِ نَجِدُ أَنَّ الصَّوَابَ أَوْ الخِطَأَ النُّحَوِيَّ كَانَ مَعْيَارًا فِي قَبُولِ الكَلَامِ أَوْ رَفْضِهِ؛ فَالقَوَاعِدُ التَّخَاطِيبِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي تَوْكِّدُ الوَظِيفَةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلُّغَةِ، وَتَعْمَلُ عَمَلَ القَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ فِي البَنِيَّةِ الجُمْلِيَّةِ، أَيْ أَنَّ الكَلَامَ الصَّوَابَ أَوْ المَقْبُولَ نَحْوِيًّا هُوَ مَا وَافَقَ قَوَاعِدَ التَّرْكِيبِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لَا يَكُونُ التَّخَاطِطُ نَاجِحًا وَالكَلَامُ مَقْبُولًا إِلَّا إِذَا كَانَ خَاضِعًا لِقَوَائِنِ تَفْرُضُهَا طَبِيعَةُ المُجْتَمَعِ، وَطَبِيعَةُ النِّظَامِ اللُّغَوِيِّ.

وَأَكَّدَ ابْنُ جَنِّي قَضِيَّةَ ارْتِبَاطِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِالفِكرِ وَالمُنطِقِ، وَاعْتَرَفَ بِهَا اعْتِرَافًا بَالِغًا، وَقَدْ بَلَغَ مِنْ اعْتِرَافِهِ بِالعَرَبِيَّةِ وَمِيلِهِ إِلَيْهَا وَتَعْصِبِهِ لَهَا وَدَوْدِهِ عَنْهَا، أَنْ قَالَ: ((وَلَوْلَا مَا نُعْطِيهِ العَرَبِيَّةُ صَاحِبَهَا مِنْ قُوَّةِ النَّفْسِ، وَدُرِيَّةِ الفِكرِ لَكَانَ هَذَا المَوْضِعُ وَنَحْوُهُ مَجْزُورًا عَلَيْهِ، غَيْرَ مَا بُوِّهَ لَهُ... وَاللهُ فَطَّرَ! فَإِنَّهُ قَدْ أَحْرَزَ عِنْدِي أَجْرًا عَظِيمًا فِيمَا صَنَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ الصَّغِيرِ فِي الرَّدِّ عَلَى المُلْحَدِينَ، وَعَلَيْهِ عَفَدَ أَبُو عَلِيٍّ -رَحِمَهُ اللهُ- كِتَابَهُ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ، وَإِذَا قَرَأْتَهُ سَقَطَتْ عِنْدَكَ الشُّبُهَةُ فِي هَذَا الأَمْرِ بِإِذْنِ اللهِ وَعَوْنِهِ))<sup>(2)</sup>؛ فَلَمْ تُعَدِ اللُّغَةُ فِي هَذَا القَوْلِ أَصْوَاتًا يُعْبِرُ بِهَا عَنِ الأَعْرَاضِ، بَلْ هِيَ غَايَةٌ، وَمَطْمَحٌ لَا يَنَالُهُ إِلَّا مَنْ بَلَغَ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ مَبْلَغًا عَظِيمًا.

وَكَذَلِكَ قَرَنَ ابْنُ جَنِّي بَيْنَ تَعَلُّمِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَصِحَّةِ الإِعْتِقَادَاتِ الدِّينِيَّةِ، وَالجَهْلِ بِهَا وَفَسَادِ الإِعْتِقَادِ، ((وَذَلِكَ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ ضَلَّ مِنْ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ عَنِ القَصْدِ فِيهَا، وَحَادَ عَنِ الطَّرِيقَةِ المُثَلَّى إِلَيْهَا؛ فَإِنَّمَا اسْتَهْوَاهُ وَاسْتَخَفَّ بِهِ ضَعْفُهُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ الكَرِيمَةِ الشَّرِيفَةِ، الَّتِي خُوطِبَ الكَافَّةُ بِهَا، وَغَرَضَتْ عَلَيْهَا الجَنَّةُ وَالنَّارُ مِنْ حَوَاشِيهَا وَأَحْنَانِهَا، وَأَصْلُ الإِعْتِقَادِ التَّشْبِيهِ لِهَيْبَةِ اللهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ مِنْهَا، جَارَ عَلَيْهِمْ بِهَا وَعِنَّا... وَلَوْ كَانَ لَهُمْ أُنْسٌ بِهَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ أَوْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا أَوْ مُزَاوَلَةٌ لَهَا، لَحَمَّتْهُمْ السَّعَادَةُ بِهَا، مَا أَصَارَتْهُمْ الشَّقْوَةُ إِلَيْهِ بِالبُعْدِ عَنْهَا))<sup>(3)</sup>، لِأَنَّهَا الَّتِي نَزَلَتْ بِهَا القُرْآنُ الكَرِيمُ، وَفُصِّلَتْ فِي ضَوْءِ قَوَاعِدِهَا أَصُولَ الشَّرِيعَةِ، وَتَعَلَّمَ اللُّغَةَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى مَعْرِفَةِ دَلَالَاتِ الأَلْفَاظِ، وَإِنَّمَا مَعْرِفَةُ دَقَائِقِ اللُّغَةِ وَطَرَائِقِ تَصْرِفِهَا وَسَعَتِهَا.

وَالفَصَاحَةُ أَيْضًا تَتَعَلَّقُ بِاسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ اسْتِعْمَالًا سَلِيمًا، بِحَسَبِ أَحْوَالِ المُخَاطَبِينَ، قَالَ نَجْمُ الدِّينِ ابْنُ الأَثِيرِ (ت737هـ): ((الفَصَاحَةُ مَخَاطَبَةٌ كُلِّ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمُ الدَّائِرِ اسْتِعْمَالِهَا بَيْنَهُمْ))<sup>(4)</sup>، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ المُتَكَلِّمَ مَحْكُومًا بِضَوَابِطِ وَقَوَائِنِ قَسْرِيَّةٍ، فَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الإلتِزَامِ بِالقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ الَّتِي لَا تَتَوَافَرُ فِيهَا المَرُونَةُ مَقَارَنَةً بِاللُّغَاتِ



الأخرى، وكانت المبالغة في التّعقيد في المسائل النّحويّة قد أصبّحت أمرًا مُتبعًا في المُجتمَع العربيّ إلى درجة أنّ صارت الأساليب الواضحة في الكلام عُرضةً للأنهام بالسّطحيّة وغياب أصالة الفكر؛ إذ لا تعترف العربيّة بالنّظور والتّجديد، ولا تخضع له فسلطتها أعلى من سلّطة المُتكلّم، الذي ليس له إلا أن يستعمل ما استعمله القُدّماء وينطق بما نطقوا به، فالصّواب ما نطقوا به والحسن ما استحسنوه، ((قيل للحسن بن سهل: ما بال كلام الأوائل حجة؟ قال: لأته مرّ على الأسماع قبلنا، فلو كان زللاً لما تآدى إلينا، وما تنقل الرواة إلا صحيحًا مُستحسنًا))<sup>(5)</sup>.

ومن اللّغويين الذين تعصّبوا للعربيّة وذاادوا عنها ورفضوا كلّ ما يتعارض مع القديم المُتوارث، وسعوا إلى تنقيّة اللّغة من الشّوائب وصيانتها من كلّ دخيل، احمد بن فارس (ت395هـ)، وتكاد قاعدة الصّواب والخطأ أو اجتناب اللّحن أن تكون هي السّمة الغالبة على آرائه اللّغويّة، فقد عدّ اللّحن في الكلام من الذّنوب، وأشار إلى أنّ النّاس كانوا يجتنّبونه اجتنابهم بعض الذّنوب، وعاب على معاصريه وقوعهم في اللّحن وانحرافهم عن سنن الاستواء والاستقامة وعدم تحرّجهم من ذلك<sup>(6)</sup>، ودكر عن أحد أئمة المذاهب الأربعة أنّه عاب على مالك بن أنس بأنّه لحن في مخاطبة العامّة قائلاً: كيف ((يرتضي لنفسه هو أن يتكلّم بمثل هذا؛ لأنّ النّاس لم يزلوا يلحنون ويتلاخنون فيما يُخاطب بعضهم بعضًا اتقاءً للخروج عن عادة العامّة، فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصّة، وإنما العيب على من غلط من جهة اللّغة فيما يُعير به حكم الشريعة، والله المُستعان؛ فلذلك قلنا إن علم اللّغة كالواجب على أهل العلم، لئلا يجحدوا في تأليفهم أو فتياهم عن سنن الاستواء))<sup>(7)</sup>.

وكذلك لم يجز ابن فارس الضّرورات الشعريّة، وانتقد علماء العربيّة لإجازتهم ذلك، فدكر أنّ سببويه وكثيرًا من النّحويين -البصريين والكوفيّين- وقعا بمثل ما وقع به سببويه إذ قيل قبيح الكلام -أي الذي خالف ما عليه جمهور العرب- بذريعة أنّه شعر وأنّ قائله مضطرّ إليه، وردّ قول اللّغويين بأنّ الشعراء أمراء الكلام، فاحتجّ عليهم بقوله: بأيّ حقّ جعلتم الشعراء لا الخطباء أمراء الكلام، وإن كانوا أمراء فلم يجوزوا للأمر أن يخطئ ويخطئ على غيره!! وكذلك ردّ حجّجهم التي يسوغون فيها للشاعر اللّحن، ويؤولون كلامه، من ذلك قولهم بالضرورة التي أنكرها هو واحتجّ لذلك بأنّ الشاعر غير مضطرّ لأنّ يخالف وجه الصّواب في أيّ حال من الأحوال، فمن اضطرّ الشاعر لأن يقول الشعر؟ ونحن لم نسمع سلطانًا أو ذا سطوة قد اضطرّ شاعرًا بسوط أو بسيف إلى أن يقول شعرًا! بالضرورة لا أساس لها، أمّا قولهم بأنّ الشاعر قد يعنّ له معنى فيضطرّ إلى أن يخرج به تلك الصّورة من اللّفظ، فهذا احتجاج مردود أيضًا، فليس الشاعر بمضطرّ بأيّ حال من الأحوال إلى قول الشعر، فله أن يتجنّب ذلك، وأردف تلك الحجج بالقول إنّها باطلة وجزء من التكلّف، ولو صلح ذلك لصلح النّصب موضع الخفض والمدّ في موضع القصر وهكذا<sup>(8)</sup>.

ومن عنايته بالإعراب وضرورة تعلّمه لبناء الخطاب، ما ذكره في باب (الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السّامع) وهذا يتطلّب الإحاطة بأمرين:

الأول: الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة لفظًا، فيه تُميّز المعاني ويفهم غرض المُتكلّمين. والثاني: هو التّصريف الذي يُميّز به بين المعاني الدّقيقة للألفاظ المتكافئة التي تُستعمل على السّامع الذي يجهل التّصريف، أمّا من لا يعرفهما -الإعراب والتّصريف- فقد يُمكن للقائل إفهام السّامع بوجه آخر، كالإشارة وغيرها، إلا أنّ المعولّ عليه في فهم كلام الله تعالى أو كلام نبيه (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وغيرهما من الكلام المُشترّك في اللّفظ فهو المعرفة بوجه الاستعمال العربيّ الفصيح<sup>(9)</sup>.

ودكر العرب لحسن الكلام مرّاتٍ وصفاتٍ ((يقال: هو فصيح صنّع، وهو أعصب لسانًا وأعدب بيانًا، وأبل ريقًا، وأرق حاشيةً، وأفصح لهجةً، وأشدّ عارضةً، وأصحّ قريحةً، وأحصف عُفدةً، وأحسن سيقاةً، وأبوق إشارةً، وأبدّه حجةً... وإنّ كلامه لصريح، وإنّ لسانه لفصيح، وكان بيانّه لؤلؤ منثور، وروض ممطور))<sup>(10)</sup>، فهذه الصفات من أحسن صفات الكلام، تُجمَع بين الإبلاغ والتّأثير وجمالية التّعبير.

وقد وردت في كتب ابن فارس إشارات لقواعد التّخاطب، أي ما يكون الخطاب به ناجحًا، يحصل به الفهم والإفهام وهي: -البيان والإيضاح: فالغرض من استعمال اللّغة هو البيان والإفصاح عمّا في النّفس، والكلام المُبين



هو الواضح الذي يفهمه كل سامع عارف بظاهر كلام العرب<sup>(11)</sup>، ويَرَى ابن فارس أن البيان مُختص بالعبارة، فهي أرقى لغةً وبيائها أوضح بيان، والبيان بغيرها أحسن مراتب البيان، قال: ((فإن قال قائل: فقد يقع البيان بغير اللسان العربي؛ لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بين، قيل له: إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يُعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده فهذا أحسن مراتب البيان؛ لأن الأبيكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ثم لا يسمى متكلمًا، فضلاً عن أن يُسمى بيئًا أو بليغًا))<sup>(12)</sup> فالبيان عند ابن فارس لا يقتصر على الإبلاغ والتواصل مع الآخر، بل يتعلّق بالجانب البلاغي أو الوظيفة الشعرية للغة. أمّا من سائر التجديد من العلماء، فقد رأى أن يقتصر في تعلّم النحو على ما به الفهم والإفهام، قال ابن الأثير (673هـ) في النحو ((هو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي؛ ليأمن معرفة اللحن، ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام... فإذا نظرنا في ضرورته وأقسامه في المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني، ألا ترى أنك لو أمرت رجلاً بالقيام فقلت له: قوم، بإثبات الواو ولم تجزم، لما اختل من فهم ذلك شيء، وكذلك الشرط لو قلت: إن تقوم أقوم ولم تجزم لكان المعنى مفهوماً... لكن قد خرّج عن هذه الأمثلة ما لا يفهم إلا بفيود تقيده، وإنما يقع ذلك في الذي تدل صيغته الواحدة على معانٍ مختلفة))<sup>(13)</sup>. فمن رام صنعة الكلام فينبغي أن يقتصر على بعض أقسام النحو ممّا له أثر في ضبط معاني الكلام، فبعضها لا بدّ من معرفته، لأنّ عرى تأليف الكلام به تُصان من الانحلال والانفصال ومن فساد المعاني، واختلال المباني<sup>(14)</sup>.

ومع ميل المجتمع العربي إلى الخروج من قيّد القواعد الشكلية للغة والانطلاق نحو التجديد في الأساليب، صنفت هذه الأساليب تحت خانة المحدث، والملحون والخارج عن استعمال القدماء، ولأنّ الشعراء أمراء الكلام - بحسب الخليل- يستعملون ما يشاؤون حدّ التحوير من سلطتهم على اللغة فلم يعدّ كلامهم حجةً وشاهداً، لما رأوا أنهم أصبحوا يتحرّون الصباغات التي تفرّض على النحويين تأويلها، فكلما زادت القواعد والقوود في استعمال اللغة أصبح الإفصاح عمّا في النفس متعسراً، و((يبدو أنّ هناك شيئاً في ارتكاب الإثم ضدّ اللغة يحلّق عند مرتكبه ذلك المزيغ من الشعور بالذنب والإثارة كالذي نجده في سائر الأثام))<sup>(15)</sup>؛ لذا يميل الإنسان إلى الخروج على سلطة اللغة، ولكنّ الثقافة العربية أصفقت صفة النقص والعيب للانحراف عن القواعد النحوية، فكان لا بدّ للعربي من الالتزام بها، ((قال حفص بن غياث: وجّه إلينا عيسى بن موسى ليلاً فصرنا إليه والجدد سماطان، وقد امتلأنا رعباً منه، فقال: ما دعوتكم إلا لخيراً، فزالت هيبته من قلوبنا فنبّح لحنه))<sup>(16)</sup>، وهذا يبيّن أنّ القيمة والمنزلة الاجتماعية للإنسان العربي تحددها قدرته اللغوية، لأنّ اللسان ترجمان القلب ومفصح عمّا في النفس. فالمنظومة اللغوية العربية تؤكد سلطة العربية بوصفها لغة الدين وأداة المعرفة، ووسيلة التّرب من السلطان، قال أبو أحمد العسكري: ((إذا سرّك أن يصغر في عينك من كان عظيماً، وتعظم في عين من كنت عنده صغيراً، فتعلم العربية، فإنها تجريك على المنطق، وتُدنّيك من السلطان))<sup>(17)</sup>؛ لذا غني العرب بلغتهم وتدارسوها وبالغوا في ذلك؛ لأنّها تعني لهم إرثهم وحضارتهم وفخرهم، فاعتدوا بها أيّما اعتداد وافتخروا بانتمائهم إليها غاية الافتخار. أمّا ابن وهب الكاتب فيرى أنّ التّخاطب يقوم على الفهم والإفهام، سواء أكان بالغة العربية أم بغيرها، فالمتكلم له حرية -مقيّدة- في مواضع؛ فيجوز له أن يفارق استعمال الفصحاء لمخاطبة من ليس منهم فيستعمل بعض رطانة الأعاجم لمن لا يحسن العربية<sup>(18)</sup>، فالفصاحة ترتبط بمراعاة حال المخاطبين ومقدار فهمهم ((فأفصح الكلام ما أفصح عن معانيه ولم يحوج إلى تفسير له بعدد الأبيات يكون كلاماً ساقطاً ولا للفظ العامة مشبهاً... وليس يُنكر مع ذلك أن يُكلّم أهل البادية بما في سجيبتها ولا ذوو اللب بما في مقدار إرادتهم فهمه، وإنّما يُنكر أن تُكلّم الحاضرة والمولدون من العرب بما لا يعرفون وبما هم إلى تفسيره محتاجون، وأن تُكلّم العامة السخفاء بما تُكلّم به الخاصة الأدباء، وإنّما مثل من يُكلّم إنساناً بما لا يفهمه وبما يحتاج إلى تفسيره له كمثل من كلّم عربياً بالفارسية؛ لأنّ الكلام إنّما وُضِع ليُعرف به السامع مراد القائل، فإذا كلّمه بما لا يعرفه فسواء أكان ذلك بالعربية أم بغيرها))<sup>(19)</sup>، لذلك أنكروا على أبي علقمة النحوي قوله: ((ما بالكم تتكأون عليّ كأنما تتكأون على ذي جنة فرنقوا))، فهذا



القول قد جرى على قواعد العربية الفصيحة، ولكن أنكر ورد لأنه وضع في غير موضعه والمخاطب ليس من أهله<sup>(20)</sup>.

وكذلك أكد ابن وهب مراعاة حال مخاطبين في اختيار كم المفوظ، فيستعمل في مخاطبة الخاصة وذوي الأفهام الثاقبة، ومن يجترنون بقليل القول من كثيره الإيجاز، وأيضا في مخاطبة الرؤساء الذين لا ينبغي أن يشغلوا بكثير الكلام، أما في مخاطبة العوام ومن لا يكتفي من القول ببسيره، ولا يفهمه إلا بتكريره فيستعمل الإطناب والإطالة<sup>(21)</sup>.

أما حازم القرطاجي (ت684هـ) فرأى أن التزام المتكلم بمجاري أواخر الكلم من موقومات البلاغة، ولكنه لا يحد من حرية المتكلم ولا يجعله تابعا للقدماء فله أن يستعمل تراكيب لم يسبق للقدماء استعمالها ولا يكون بذلك مفارقا للغة العرب ((لأن المعنى إذا تصور وكان صحيحا ساع أن يستعمل في الكلام المصوغ على قوانين العرب وإن لم يكن لذلك المعنى نظير في كلامهم، وإنما يجب أن يلتزم في الكلام الجاري على قانون كلام العرب أن تكون مجاري أواخر الكلم وتصاريقها وإسناداتها على حد ما وقعت عليه في كلام العرب))<sup>(22)</sup>، ورأى القرطاجي أن الطباع أحوج إلى التقويم من الألسنة، وذلك ((أن الطباع قد تدأخلها من الاختلال والفساد أضعاف ما تدأخل الألسنة من اللحن، فهي تستجيد العث وتسنغيت الجيد من الكلام ما لم تقمعه بردها إلى اعتبار بالقوانين البلاغية، فيعلم بذلك ما يحسن وما لا يحسن))<sup>(23)</sup>.

### ثانياً: الخطاب والهوية الدينية

ربط اللغويون العرب تعلم العلوم اللغوية العربية بالدين؛ ففي النحو قال النحاس (ت338هـ): ((النحو إنما هو لتعلم اللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام أهل الجنة وأهل السماء))<sup>(24)</sup>، وفي حديثه عن الكتابة أو المكتوبة، ولا سيما الكتابة السلطانية، قال: ((وقد وهم من زعم أن أحكام الكتابة مبنية لأحكام الشريعة لأن ذلك مخالفت لما يوجبها الدين والعقل؛ لأن الكتابة فرع من فروع الشريعة، والشريعة أصل، والكتابة سياسة للملك، والملك لا قوام له إلا بالدين، فقد تبين أن الكتابة فرع من فروع الدين، وما كان فرعاً لشيء لم يباينه، وأحكام الكتابة ملائمة لأحكام الشريعة))<sup>(25)</sup>؛ فالعلوم اللغوية أوجدت لخدمة الجانب الديني.

والمجتمع العربي وإن كان يتكلم بلغة واحدة، إلا أنه لم يكن يدين بدين واحد، بل كان هناك تنوع على صعيد الدين، ما أفرز تنوعاً في أشكال الخطاب ومضامينه، بحسب الهوية الدينية للمخاطبين، فكانت هناك قواعد لمخاطبة المسلمين، وقواعد لمخاطبة غيرهم؛ فلا يخاطب غير المسلمين بما يخاطب به المسلمون؛ إذ يخاطب غير المسلمين بخشونة واحتقار، ولا يستعمل في خطابهم صيغ الترفيع والتبجيل، ولا يخاطبون بكُنيتهم؛ لأن التكنية تكرمه ورفعته، وقد أجاز بعضهم ذلك؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) خاطب صفوان ابن أمية بكُنيتة<sup>(26)</sup>، وخالفهم الكلاعي مسوغاً خطاب الرسول لصفوان بالكنية ((لأن صفوان رحمه الله أسلم ومات مسلماً، فعمل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان قد علم أنه سيموت مسلماً، وأن مآل أمره إلى الإسلام فخاطبه بما يخاطب به المسلمون أو لعله (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد أن يولف قلبه للإسلام كما ألف قلب غيره بجزء من الصدقات))<sup>(27)</sup>، وقد روي أن الشافعي (ت204هـ) عوتب لقوله لنصراني: أعزك الله، فاعتذر عن ذلك بأنه لم يقصد العزة، بل قصد المعنى الحرفي، مأخوذاً من عز الشيء إذا قل<sup>(28)</sup>.

وفي المكتابات والرسائل ((يجب على الكاتب ألا يسلم على يهودي ولا نصراني في ابتداء خطاب، ولا في رد جواب؛ لأنهم لا يجب أن يبنذوا بالسلام، ولا يرد عليهم إلا بما قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، روى ابن عمر أن النبي عليه السلام قال: إن اليهود إذا سلم عليك أحدهم فأبما يقول: السلام عليك، فقل: عليك... والأخلص من هذا أن يكتب إليهم في رد الجواب: وعليك من السلام مثل ما أهديت وأضمرت ونويت إن شاء الله، وأن يكتب في ابتداء الخطاب: وعليك من السلام ما أنت أهله ومستحقه ومستوجبه إن شاء الله تعالى. وأخلص من هذا كله أن يكتب إليهم: والسلام على من أتبع الهدى، وأثر الأخرة على الأولى، وما نحا هذا المنحى وأشبه هذا



المعنى<sup>(29)</sup>)، وقال ابن الأثير: ((وفي المكاتبات إلى أهل الملل المخالفة لدين الله تعالى... لا يجوز أن نخاطبهم بالظفر وعلو الكلمة والدعاء بالفوز في الآخرة، ويجوز أن يخاطبوا بالملك والعبد، ومملوكه وعبده، صفى وده، والمعتد بشكر تفضله، وقد كره أكثر الكتاب أن يخاطبوا بالأخ وأجازوا بالولد<sup>(30)</sup>). أما في عنوانات الكتب، فيجب أن لا يتعدى المكاتب قوله من فلان إلى فلان ولا يستفتح خطابهم إلا بفصل الخطاب<sup>(31)</sup>.  
أما الخطاب بين المسلمين فقد أكد اللغويون اقتداء برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكَرِهوا أن يخاطبوا بأن يُقال (عبدك) و(عبدي) لما فيه من التكبر، وقد (كتب رجل إلى المهدي كتاباً عنوانه (عبدك فلان)، فقال: لا أعلم أحداً ينسب نفسه إلى عبودية في كتاب أو عنوان، فإنه ملق كاذب وليس يقبله إلا غيبي أو متكبر<sup>(32)</sup>). وقد نهى رسول الله عنه، وكذلك كرهوا أن يُقال: مولاي لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((لا يقل أحدكم مولاي، فإن مولاكم الله جل وعز))، وكرهوا أيضاً أن يُقال سيدي، وينبغي أن لا يرضى أحد بأن يخاطب (بسيدي) اقتداء برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قال: ((السيدي الله جل وعز))<sup>(33)</sup>.

### الخاتمة والنتائج

- 1- لم يسع علماء اللغة العرب القدماء إلى تأسيس نظرية للتخاطب تواكب تطور الحياة والمجتمع، بل كان القديم هو المعيار، وكلام الأوائلي كان الحجة، وطريقهم الصحيح، وسلوكهم المتبع.
- 2- لا يكون الكلام صحيحاً، ولا يلقي قبولا إلا إذا التزم بقواعد النظام اللغوي العربي، وما تطرق به القدماء، ونتيجة لذلك ضاق الشعراء ذرعا بتلك القواعد، فحاولوا الخروج عليها، فصنفت كلامهم تحت خانة المحدث والملحون والخارج عن استعمالات القدماء.
- 3- للسلطة الاجتماعية أثر واضح في هيكلية الخطاب؛ فقد أدت الطبقة الاجتماعية، إلى التفاوت والتباين في طرائق الخطاب، واستعباد خطاب أصناف اجتماعية معينة مهما كان شكل خطابهم ونوعه، وهيمنة خطاب الخواص والنخبة.
- 4- أفرز تنوع المجتمع العربي على الصعيد الديني أشكالاً مختلفة للخطاب، بحسب الهوية الدينية للمخاطبين، ففرق اللغويون بين خطاب المسلمين وخطاب غيرهم، بأن المسلمين يجب أن يخاطبوا بلين ولطف، بينما يخاطب غيرهم بخشونة واحتقار، ولا تستعمل صيغ التبجيل والترفيح والتكنية إلا مع المسلمين.

### المصادر والمراجع

1. إحكام صناعة الكلام، لذي الوزارتين أبي القاسم الكلاعي الأشبيلي الأندلسي (من أعلام القرن السادس)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، 1966م.
2. أدب الكتاب: أبو بكر الصولي (المتوفى 336هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، السيد محمود شكري الألوسي، المكتبة السلفية بمصر.
3. البرهان في وجوه البيان: ابن وهب الكاتب، تحقيق وتقديم: د. حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، 1969.
4. الجامع الكبير: ضياء الدين بن الأثير (المتوفى 637هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد، د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1956م.
5. جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات البراعة: نجم الدين ابن الأثير الحلبي (المتوفى 737هـ)، تحقيق: د. محمد زغول سلام، منشأة المعارف بالاسكندرية 2009م.
6. الخصائص: صناعة أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990.
7. درر الحكم: أبو منصور الثعالبي (المتوفى 429هـ)، ضبط وتقديم: يوسف عبد الوهاب، تحقيق: قسم التحقيق بالدار، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى 1995.



8. ذم الخطأ في الشعر: أحمد بن فارس (المتوفى 395هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، 1980م.
9. الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس (المتوفى 395هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر - بيروت 1963.
10. صناعة الكتاب: لأبي جعفر النحاس (المتوفى 338هـ)، تحقيق: دبير أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1990.
11. عنف اللغة: جان جاك لوسركل، ترجمة: د. محمد بدوي، مراجعة: د. سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، الجزائر.
12. كتاب المفتاح المنشأ لحديقة الإنشأ: ضياء الدين بن الأثير (المتوفى 637هـ)، تحقيق: د. عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى 1999.
13. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (المتوفى 637هـ)، تحقيق: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
14. المصون في الأدب: أبو أحمد بن عبد الله العسكري (المتوفى 382هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، التراث العربي، الطبعة الثانية 1984م.
15. منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني (المتوفى 684هـ)، تحقيق وتقديم: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة.
16. منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني (المتوفى 684هـ)، تحقيق وتقديم: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة.

### الهوامش

- (1) الخصائص: 35 / 1.
- (2) المصدر نفسه: 258 / 3.
- (3) المصدر نفسه: 249-248 / 3.
- (4) جواهر الكنز، تلخيص كنز البراعة في أدوات البراعة: 37.
- (5) درر الحكم، أبو منصور الثعالبي: 61.
- (6) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 66.
- (7) المصدر نفسه: 66.
- (8) ينظر: ذم الخطأ في الشعر، أحمد بن فارس: 21-24.
- (9) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 77، 190-191.
- (10) المصدر نفسه: 47.
- (11) ينظر: المصدر نفسه: 74.
- (12) المصدر نفسه: 40.
- (13) المثل السائر: 11-10 / 1.
- (14) ينظر: الجامع الكبير: 7.
- (15) عنف اللغة، جان جاك لوسركل: 46.
- (16) المصون في الأدب، أبو أحمد العسكري: 146.
- (17) المصون في الأدب: 145.
- (18) ينظر: البرهان في وجوه البيان: 201.
- (19) المصدر نفسه: 163.
- (20) ينظر: المصدر نفسه: 165-164.
- (21) ينظر: البرهان في وجوه البيان: 154-155.
- (22) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: 370.



**مجلة العلوم التربوية والإنسانية**  
**Journal of Educational and Human Sciences**  
**www.jeahs.com**

Volume (8) November 2021

العدد (8) نوفمبر 2021



- (23) المصدر نفسه: 26.  
(24) صناعة الكتاب، النحاس: 30.  
(25) المصدر نفسه: 25-26.  
(26) ينظر: إحكام صنعة الكلام: 84 ، 85 ، 86.  
(27) المصدر نفسه: 86.  
(28) ينظر: صناعة الكتاب: 156.  
(29) إحكام صنعة الكلام: 88.  
(30) كتاب المفتاح المنشأ لحديقة الإنشاء، ضياء الدين ابن الأثير: 61-62.  
(31) ينظر: إحكام صنعة الكلام: 85.  
(32) أدب الكتاب، أبو بكر الصولي: 147.  
(33) ينظر: صناعة الكتاب: 169.